مؤتمرات المعهد العالمي لوحدة الأمة للعام 2009م

همام الطباع*

الوضع الاجتماعي بعمومه في المجتمعات الإسلامية المعاصرة يستقطب قدراً كبيراً من الاهتمام الفكريّ والبحث العلمي، مع وجود كثير من الأطروحات والمشاريع التي تروم ضبط وجوه الفعل والوظائف الاجتماعية التي تتيح لبلداننا الازدهار والتقدم.

وإنّ السجال الحادّ أو الهادئ بين مختلف التيارات الفكرية والتوجهات السياسية حول أوضاع المجتمعات الإسلامية المعاصرة لا يبدو أنه سيصل إلى نوع من الوفاق أو الإجماع في المستقبل القريب؛ ذلك لأنّ ثمة هوة فكريّة عميقة بين نظرات صنّاع الأفكار والقرار في المجتمعات المعاصرة. وعلى أن هناك قطاعاً مهمًّا من الحادبين على أحوال الأمة حاضرها ومستقبلها يسعون جاهدين تجاوز حالة الاستقطاب بين التيارات والقوى المختلفة من أجل تمكين الأفراد من المشاركة الفاعلة في جميع أوجه الحياة وخاصّة الأنشطة السياسيّة والتنمويّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة.

وسعيًا إلى التقريب بين مختلف الرؤى والأطاريح، وأملاً في الخروج بمنهجيّة

* طالب الدراسات العليا في قسم اللغة الإنجليزية وآدابها في كلية العلوم الإنسانية بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، البريد الإلكتروني: htabbaa@gmail.com

راشدة شاملة من أزمة التعامل مع معظم المعضلات الاجتماعية، عقد المعهد العالمي لوحدة الأمّة الإسلاميّة خلال عام 2009 بالتعاون مع عدد من الأقسام والمراكز الجامعة الإسلامية العالمية أربعة مؤتمرات وورشات عمل عالمية، وكان الغرض منها تحديد العوامل التي تعيق نهضة البلدان الإسلامية في الميادين التعليمية والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وبيان السبل والكيفيات التي ينبغي لمجتمعاتنا اتباعها لمجابهة تحدّيات القرن الحادي والعشرين.

وقد دارت محاور أحد هذه المؤتمرات حول مسألة استغلال الموارد الاقتصادية في الدول الإسلامية. فبعد أكثر من خمسة عقود من الاستقلال، وعلى الرغم من تمتع معظم بلدان العالم الإسلامي بموارد طبيعية ضخمة ومتنوعة (من أرض خصبة ومياه ومعادن ونفط وغاز، فضلاً عن الأيدي العاملة المجتهدة، إلا أن الأغلبية الساحقة من البلدان الإسلامية بعيدة عن فعل ماهو مطلوب منها مستفادة من تلك الموارد في تحقيق أية نهضة اقتصادية واجتماعية، بل إن الكثير منها يرزح تحت عبء ديون خارجية بمليارات الدولارات التي ذهبت هدرًا بسبب الفساد وسوء الإدارة.

وقد اتعقد هذا المؤتمر الذي نظمه المعهد بالتعاون مع كلية الاقتصاد ووعلوم الإدارة تحت عنوان "إدارة الموارد في الدول والمجتمعات الإسلامية: تحديات وآفاق" خلال الفترة من 4-6 أغسطس 2009. وقد حددت أهداف المؤتمر على النحو الآتي:

- إيجاد وعي للمشكلات الخاصة بالموارد البشرية والطبيعية والمالية والتكنولوجية وتحديد التحديات والمعضلات التي تواجه إدارة هذه الموارد.
- اقتراح السياسات والإستراتيجيات المناسبة لمواجه التحديات في إدارة الموارد وتحديد المجالات التي يوجد فيها ثغرات في الموارد والتوصية بالإجراءات الملائمة لسد هذه الثغرات.

- بيان أهمية إدارة الموارد في حل مشكلة نزيف الأدمغة مع تقصي أهمية إدارة الموارد في تحديد وضع وتقدم المرأة في المجتمع.
- كما اشتملت أبعاد ومحاور المؤتمر على النقاط التالية:
- تنمية الثروة البشرية وإدارة الموارد.
- التعليم وأثره على إدارة الموارد.
- مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إدارة المؤسسات الإسلامية (وقف، زكاة، تكافل، إلخ).
- إدارة المنظمات الغير حكومية.
- إدارة وتنمية البنى التحتية.

وخلال الثماني جلسات التي شهدها أكثر من مائة مشارك من عشرين دولة قدمت بضع وثلاثين ورقة تنوعت فيها مشارب البحث بين النظري والتطبيقي والتحليلي، ودارت حولها مناقشات علمية رصينة، لتنتهي إلى جملة من التوصيات كان أهمها:

- بناء بيئة محفزة للمهارات المهنية لتطبيق خبراتها الفنية في بلدانها إذ من شأن هذا أن يعكس اتجاه هجرة الأدمغة السائدة في معظم دولنا الإسلامية.
- التركيز على بناء مؤسسات علمية ذات كفاءة عالية متلازمة مع مثيلاتها عالميا بدلا من بناء مؤسسات ذات إنتاجية متوسطة ومحدودة.
- الدعوة إلى إنشاء منظمة عريضة لإدارة الموارد الطبيعية في الدول الإسلامية.
- التركيز على منظور واسع للأهداف الإنمائية يضمن الوفاء بالاحتياجات المستقبلية للمجتمع دون المساس بالاحتياجات الحالية، أيّ التركيز على

الاستثمار المسؤول اجتماعيا.

- إنشاء هيئة خاصة للأوقاف لضمان إدارتها والحفاظ عليها بصورة مثلى وصرف ريعها في الأوجه الشرعية.

وفي سياق متصل عقد المعهد بالتعاون مع قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا مؤتمرًا عالميًّا عن "التنمية ورؤية الأمة الإسلامية" خلال الفترة 28-30 يوليو 2009 في الجامعة الإسلامية العالمية.

وسعى المؤتمر إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمّها:

- إبراز دور علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا في التنمية من خلال الرؤية الإسلامية.
- بيان أهمية علمي الاجتماع والأنثروبولوجيا في تحقيق قواعد الانضباط لإدراك رؤية الأمة المستقبلية.
- تحديد الدور الذي لعبه ويلعبه خريجو علمي الاجتماع والأنثروبولوجيا في هذا الموضوع، سواء في القطاع الخاص أو العام خلال العقدين المنصرمين، وذلك بالاستئناس والرجوع إلى الدراسات المختلفة.

وقد اشتمل المؤتمر على عدة محاور، مثل الرؤية الإسلامية للتنمية، ورؤية الأمة وعلاقتها بالتنمية، والحالة الاجتماعية الاقتصادية ودورها في اجتثاث الفقر وتحقيق التوزيع العادل للثروة، إضافة إلى الحالة السياسية والوحدة الإسلامية ودورهما في التنمية، وتنمية الموارد البشرية والتعليم، ودور علماء الاجتماع المسلمين في التنمية، والتنمية الاقليمية في البلدان النامية خاصة، وتدريس الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وصلتهما بالتنمية، والأبعاد الأمنية للتنمية في مواجهة أخطار التكتلات الاجتماعية، والتنمية في ظل المجتمعات متعددة الطوائف، وغير ذلك من المواضيع الهامة.

وقد توصل المؤتمرون إلى جملة من التوصيات كان أهمها:

- دعوة المنظمات الحكومية وغير الحكومة إلى تبني تعريفات إسلامية للتنمية.
- الدعوة للاستفادة من نظريات ابن خلدون الاجتماعية، وخصوصًا أفكاره عن الأثر السلبي للضريبة على التنمية.
- الاستعانة بالطب البديل والطبيعي عند وضع خطط التنمية الصحية.
- حث المجتمعات الإسلامية على الادخار والاستثمار في كافة وجوه الاقتصاد.
- دعم برامج التنمية الحرفية للمرأة.
- دعم المشاريع التنموية التي تتجاوز الحدود وتتشارك فيها الأمم.
- دعم برامج النصح للأزواج بغية الحفاظ على الأسر وتقليل نسب الطلاق.
- دعم نشر الوعي باللغات المحلية مع الانتباه إلى دور اللغة الإنكليزية لكسب المعارف الحديثة.
- التركيز على الإعلام الإسلامي، وخصوصًا في مجال الأفلام والمسلسلات.
- إشراك المنظمات الدينية والهيئات غير الحكومية في مشاريع التنمية.
- إشراك المؤسسات الإعلامية في جهود التنمية.

وخلال الفترة 27-29 يوليو 2009 أيضًا، عقد المعهد العالمي لوحدة الأمة الإسلامية مع قسم الطلبة الوافدين بالجامعة الإسلامية العالمية "ورشة عمل عالمية حول إدارة شؤون الطلبة الوافدين" تحت شعار "مركز عالمي لتعليم عالي الجودة".

وقد أدرك المعهد وقسم شؤون الطلبة الحاجة الملحة لعقد هذه الورشة بعد أن سعت ماليزيا، ولا تزال تسعى، لتصبح مركزًا عالميًا للتعليم. فقد تدافع إليها الطلاب الوافدون من كل حدب وصوب للالتحاق بجامعاتها ومعاهدها. وقد ساعد نظام التعليم الماليزي الذي يتميز بقدر عال من الجودة والكفاءة العلمية على استقطاب الطلاب الوافدين من جميع أنحاء العالم الإسلامي. وفي ضوء ما تقدم، فقد برزت

حاجة ملحة إلى تحسين الخدمات المقدمة للطلاب الوافدين لتتوافق مع متطلبات واحتياجات التدفق المتواصل لهؤلاء الطلاب إلى ماليزيا، وذلك لأن توفير الخدمات اللازمة فضلاً عن تقديم برامج تعليمية شاملة وكافية من الأنشطة اللاصفية الإضافية لتلبية الاحتياجات العقلية والجسمية والثقافية للطلاب الوافدين من شأنه أن يعزز تطلعات الحكومة الماليزية التي تسعى إلى جعل ماليزيا مركزًا عالميًّا للتعليم المتميز.

وفضلاً عن ذلك، فإن هناك حاجة ملحة لتبادل المعلومات والخبرات مع الجامعات العريقة في العالم حول أنجع السبل لإدارة شؤون الطلاب الوافدين. وفي سبيل تحقيق ذلك، فقد تمّ تنظيم ورشة العمل هذه خلال يومين قدمت عدة أبحاث وجرت فيها مناقشات رصينة حول إدارة شؤون الطلاب الوافدين. وشارك في هذه الورشة ممثلون عن مختلف الجامعات والمعاهد، إضافة إلى نخبة من المسؤولين الحكوميين، والعاملين في قسم شؤون الطلاب بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ومكاتب شؤون الطلاب في الجامعات والمعاهد الماليزية الأخرى.

وقد كان من أبرز أهداف الورشة:

1. التعرف على الوضع الراهن للطلبة الوافدين وتسليط الضوء على أنجع الوسائل لإدارة شؤونهم من منظور الموظفين والطلاب على حد سواء.
2. تحديد إطار عام للطريقة المثلى في إدارة شؤون الطلاب الوافدين.
3. التعرف على احتياجات الطلاب الوافدين ومشكلاتهم ومناقشة سبل التغلب عليها.
4. تبادل الأفكار والخبرات حول الأنشطة الإضافية التي تساعد على تنمية القدرات المختلفة للطلاب الوافدين

ولتحقيق هذه الأهداف، انتظمت الأبحاث حول المحاور التالية:

- ممارسات إدارة شؤون الطلاب الوافدين في المعاهد التعليمية بالعالم الإسلامي.

- الوضع الراهن للطلاب الوافدين في الجامعات والمعاهد الماليزية.
- خبرات الجامعات والمعاهد العالمية.
- الخبرات المتلعقة بإدارة شؤون الطلاب الماليزيين الذين يدرسون في الخارج.
- وبعد نقاشات علمية وعملية مستفيضة، تم التوصل إلى النقاط التالية:
- الدعوة لإنشاء مركز موحد للطلاب الوافدين في ماليزيا لمساعدة الطلبة على التأقلم مع بيئتهم الجديدة.
- تقديم البرامج والفعاليات التي تساعد الطلاب الوافدين على فهم والتأقلم مع المجتمع الماليزي.
- إرسال مسؤولي ومديري شؤون الطلبة الوافدين في الجامعات والمعاهد إلى مركز خارجية لاتباع دورات تدريبية احترافية.
- التركيز على قيم القيادة والأخلاق عند توجيه الطلاب الوافدين.
- التركيز على المساواة في المعاملة بين الطلبة وسد أي ثغرات في النظام التعليمي قد تحول دون ذلك.
- السعي للحصول على دعم الجهات الحكومية والخاصة لتوفير الدعم المادي للطلاب الوافدين المحتاجين.
- إنشاء وتقوية مراكز الدعم والاستشارات الطلابية في الجامعات بغية مساعدة الطلاب الوافدين على حل أي مشاكل قد تعترضهم.
- دعم البرامج والأنشطة التي تسهم في دعم التعارف والتآخي بين الطلاب الوافدين والطلاب المحليين.
- التركيز على دقة وشفافية المعلومات التي تقدم للطلبة الوافدين من قبل مراكز التعليم.

- توفير شبكة للتواصل بين المشاركين في المؤتمر ودعوة جامعة أوكلاند في نيوزلندا لاستضافة مؤتمر عن الطلاب الوافدين يكمل مسيرة هذا المؤتمر.
- وبتاريخ 20-22 أكتوبر 2009، عقد المعهد العالمي لوحدة الأمة الإسلامية بالتعاون مع مركز الإدارة وكلية أحمد إبراهيم للقوانين مؤتمراً عالمياً عن "قوانين الوقف وإدارتها: الواقع والآفاق"، جمع عددًا من الخبراء المتميزين في إدراة ودراسة شؤون الأوقاف من مختلف البلدان الإسلامية. وقد اشتمل المؤتمر على المحاور الآتية:
- تحديد القوانين الأمثل لإدارة الأوقاف مع مراعاة الاختلافات الاجتماعية بين الشعوب والبلدان.
- تحديد سلطة الحكومة على الأوقاف من ناحية القوانين والمصالح.
- تحديد أثر القوانين الأخرى على الأوقاف، مثل قوانين الضرائب واستصلاح الأراضي.
- تحري أفضائل النماذج الإدارية الإسلامية للأوقاف مع مراعاة الديمقراطية والأخلاق المهنية في صنع القرار.
- مع التركيز في الأبحاث والحوارات على تحقيق الأهداف التالية:
- إحياء مؤسسات الأوقاف لتكون في حالة قانونية وإدارية أفضل.
- تمكين مؤسسات الأوقاف من استرجاع مكانتها الرائدة في تطوير الأعمال الخيرية.
- تطوير الاتصالات بين الخبراء والمختصين بشؤون الأوقاف.
- تبادل المعلومات والخبرات في مجال تطبيق قوانين الأوقاف وإدارتها.
- دعم وتمويل المزيد من البحوث والدراسات في قضايا الأوقاف، وخاصة في مجال القوانين والإدارة.

- وبعد جلسات مستفيضة من النقاش والبحث تناولت محاور وأهداف المؤتمر، توصل المشاركون إلى جملة من التوصيات العملية كان أهمها:
- تحويل مسؤوليات متولي الوقف إلى مهمة مؤسسية، وفق أسس مهنية وتنافسية مع تجنب تحويلها إلى إدارة أو مسؤولية حكومية.
- إدخال مفاهيم إدارة الشركات الحديثة إلى إدارة الأوقاف مع التركيز على إنهاء حالة الفوضى الإدارية والتنظيمية.
- دعم الأوقاف النقدية وأبحاثها لضمان نجاحها وحسن إدارتها.
- دراسة الأدوات المالية المعاصرة لتطوير إدراة وأعمال الوقف الإسلامي بمختلف صوره.
- إحياء الأوقاف العائلية وتنظيمها نظراً لدورها في خدمة المجتمع.
- الدعوة لإلغاء مركزية إدارة الأوقاف وتحريرها.
- دعوة منظمة المؤتمر الإسلامي والحكومة الماليزية لإنشاء مركز عالمي لأبحاث الوقف في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.
- تأمين التدريب العملي لمتولي الأوقاف في مجالات الإدارة والمحاسبة والتخطيط وغيرها.

وفي الختام، لابدّ من إبراز الدور الريادي للمعهد العالمي لوحدة الأمة الإسلامية خصوصاً ومختلف أقسام الجامعة الإسلامية العالمية في مواجهة تحديات عالمنا المعاصر، إذ تأتي هذه المؤتمرات لتركز هذه الجهود وتتوجها بإلقائها الضوء على أهم المشاكل التي تواجه مجتمعاتنا في المجالات التعليمية والتنموية والاقتصادية، ونشرها العلم والأفكار التي تساهم في نهضة الأمة الإسلامية. وحيث ناقشت هذه المؤتمرات أساسيات التنمية والإدارة فإنها أيضًا تعرضت إلى التحديات المصيرية التي تواجه

الدول الإسلامية كافة، وطرحت الحلول الجذرية للتغلب عليها في هذا العالم الذي يفقد يوما بعد يوم قيمه الروحية والإنسانية.